

نذر «ثورة جياع» تهدد نظام الأسد

مناطق سيطرة المعارضة تستعيز عن الليرة السورية بالتركية

النظام السوري يواجه وضعاً غير مسبوق، قد ينتهي به هذه المرة إلى السقوط في ظل تملل داخل بيئته الحاضنة التي نخرها الفقر والجوع، وقد تعجل العقوبات الأميركية بناء على قانون قيصر من هذا الانهيار في حال لم يحسن لعبة التنازلات.

دمشق - تتفاقم الأزمات الاقتصادية والمالية في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية، وسط مخاوف من انفجار ثورة جياع بدأت نذرها في التحركات الاحتجاجية التي تشهدها عدة مناطق في الجنوب لاسيما في محافظة السويداء.

ويقول خبراء اقتصاد إن الوضع في مناطق السيطرة الحكومية يتدهور بسرعة نحو الانهيار مع قرب إعلان الإدارة الأميركية عن حزمة عقوبات أخرى الكونغرس ضمن قانون سيزر الذي دخل رسمياً حيز التنفيذ مع بداية الشهر الجاري.

وتسجل الليرة السورية تدهورا قياسيا في قيمتها في السوق الموازية حيث تخطت عتبة 2300 مقابل الدولار، وفق ما قال تجار ومحللون، في انخفاض يسبق تطبيق العقوبات المنتظر أن تشمل مصرف سوريا المركزي.

وبينما سعر الصرف الرسمي يعادل 700 ليرة مقابل الدولار، شهدت الليرة منذ أيام انخفاضا غير مسبوق. وأكد ثلاثة تجار في دمشق أن سعر صرف الدولار في السوق الموازي تجاوز 80 في المئة لأول مرة في تاريخه.

وتشهد محافظات سورية في الفترة الأخيرة تحركات احتجاجية أخرى في السويداء جنوب البلاد، حيث خرج المخات الأعد للثمن بالوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وتداول نشطاء مقاطع فيديو لمسيرات رفع خلالها المشاركون شعارات من بينها «سوريا لنا وما هي لبيت الأسد»، إلى جانب شعارات أخرى حملوا فيها النظام المسؤولية عن الأوضاع المتدهورة في مناطقهم.

وكانت مدينة السويداء شهدت اعتصاما الأسبوع الماضي، شاركت فيه أطراف سياسية مختلفة، للمطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والسويداء من المحافظات القليلة التي نالت بنفسها عن الصراع الذي تفجر في العام 2011، وذلك يعود إلى وجود غالبية درزية تباينت مواقفها بين السير في الحياج والدعم السياسي للنظام.

وقال الخبير الاقتصادي والباحث لدى «شأنام هانس» زكي محني إن الشركات الأجنبية، بينها الروسية، اختارت أساسا عدم المخاطرة. ولفت إلى أن تحويل الأموال يحتاج أسبوعين إلى ثلاثة، «ما يعني أن التحويلات التي تحصل اليوم ستدفع بعد 17 يونيو».

وتوقع مدير برنامج سوريا في مجموعة الأزمات الدولية هايكو ويمين أنه مع دخول العقوبات حيز التنفيذ، «سيصبح التعامل مع سوريا أكثر صعوبة ومحفوف بالمخاطر».

ويقر قانون قيصر، الذي نددت دمشق به الأربعاء، قيودا مالية على سوريا، بما في ذلك وقف مساعدات إعادة

خطوة تفصل مجلس السيادة السوداني والحركات المسلحة عن السلام

الخرطوم - أعلن مجلس السيادة السوداني، الأحد، اتفاقه مع الحركات المسلحة، على معظم القضايا الخلافية، في خطوة من شأنها تعزيز فرص التوصل إلى سلام قريبا، بعد فترة مرواح طويلة انشأت مخاوف من إمكانية فشل الجهود الجارية في جوبا.

وإحلال السلام في السودان هو أحد أبرز الملفات على طاولة مجلس السيادة، خلال المرحلة الانتقالية، التي بدأت في 21 أغسطس الماضي، وتستمر 39 شهرا تنتهي بإجراء انتخابات، ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش وتحالف قوى إعلان الحرية والتغيير، قائد الحراك الشعبي.

وتركز مفاوضات جوبا على 5 مسارات، هي: مسار إقليم دارفور (غرب)، ومسار ولايتي جنوب كردفان (جنوب) والنيل الأزرق (جنوب شرق)، ومسار شرقي السودان، ومسار شمالي السودان، ومسار وسط السودان.

وقال عضو مجلس السيادة، والمتحدث باسم وفد الحكومة التفاوضي، محمد حسن التعايشي «الجانبان ناقشا هيكلية المنظومة العديلة بالبلاد لتعزيز ما نصت عليه

الوثيقة الدستورية، وحتى تلمئن الأطراف على استقلالية المنظومة العديلة وشفافيتها».

وأضاف «الجلسة توصلت إلى توافق تام بشأن قضية التعداد السكاني، بما يضمن تعدادا سكانيًا شاملا وفي الوقت المناسب، يشمل السودانيون واللجائين والرحل»، مشيرًا إلى أهمية التعداد السكاني لبناء قواعد المعلومات الرئيسية، ولضمان المشاركة السياسية في الانتخابات.

وأوضح أن «قضية الانتخابات المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية حددت الجلسة أطرها الأساسية، بما يمكن قطاعات مثل النازحين واللجائين وسكان مناطق النزاعات من المشاركة في جميع مراحل العملية الانتخابية».

وأكد التعايشي أن «وفود التفاوض اتفقت في جلسة الأحد لأول مرة على إنشاء مفوضية للحريات الدينية لتعزيز حرية الأديان، وإنشاء مفوضية لقضايا تنمية الرحل والرعاة والحفاظ على حقوقهم كجزء من تنمية القطاعات الحيوية».

والحريات الدينية هي أحد أبرز المكاسب التي حققها الشعب السوداني



عندما تتكالب العموم

إلى تثبيت أسعار المحاصيل الزراعية ورواتب المزارعين بالليرة التركية. وحث المجلس في البيان الجميع على تثبيت سعر صرف الليرة السورية أو اعتماد الليرة التركية بشكل دائم كعملة بديلة. وتشهد سوريا نزاعا داميا منذ العام 2011، تسبب في مقتل أكثر من 380 ألف شخص وألحق دمارا هائلا بالبني التحتية والقطاعات المنتجة وأدى إلى نزوح وتشريد الملايين من السكان داخل البلاد وخارجها.

انهيار الليرة السورية يوجب الضغوط الاجتماعية

ص 11

عن الليرة السورية بالليرة التركية. وأصدر المجلس المحلي في مدينة مارع بريف حلب الشمالي الأحد، بيانا يتعلق بالتراجع الأخير لليرة السورية وانهارها مقابل العملات الأجنبية، وما نجم عنه من ارتفاع في الأسعار وخلل في المعاملات المالية، وصعوبة عمليات تداول السلع والخدمات بين المدنيين.

ودعا المجلس إلى تثبيت أسعار البضائع بالليرة التركية بدلا من الليرة السورية، بالإضافة إلى تثبيت الاتفاقات الصغيرة والمتوسطة بالليرة التركية، أما الاتفاقات الكبرى فيالدولار الأميركي. وأكد على تثبيت رواتب عمال اليومية والمهن والبناء بالليرة التركية، كما دعا

أن ارتفاع الأسعار «يهدد بدفع المزيد من السوريين إلى الجوع والفقر وانعدام الأمن الغذائي فيما القدرة الشرائية تتآكل باستمرار». وحذر مصرف سوريا المركزي الشهر الماضي في بيان من أنه «لن يتوانى عن اتخاذ أي إجراء بحق أي متلاعب بالليرة السورية سواء من المؤسسات أو الشركات أو الأفراد»، مؤكدا عزمه اتخاذ «كافة الإجراءات الكفيلة باستعادة ضبط أسعار الصرف».

وتتجه المناطق الواقعة تحت سيطرة الفصائل المعارضة والإسلامية لتجنب خطر انهيار المالي الذي يحق بمناطق السيطرة الحكومية، بالاستعانة

المرّة عن فرمتها أو احتواؤها بالقوة العسكرية مقلما فعل حينما تحركت الجموع في العام 2011 رافعة شعارات طالب بالديمقراطية والحرية، ذلك أن المنتفضين هذه المرة من بيئته ومواليه وهم لم يعد لديهم ما يفقدونه.

ويعيش أغلب السوريين تحت خط الفقر، وفق الأمم المتحدة، بينما تضاعفت أسعار السلع في أنحاء البلاد خلال العام الأخير. وقالت المتحدثة باسم برنامج الأغذية العالمي جيسكا لاسون إن أي انخفاض إضافي في قيمة الليرة سينعكس ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية الرئيسية التي يتم استيرادها كالزيت واللباس والعدس. ونبّهت إلى

هوية الطائرات التي شنّت الغارات، إلا أن مديره رامي عبدالرحمن رجح أن تكون إسرائيل مسؤولة عن تنفيذ الغارات.

ونادرا ما تؤكد إسرائيل تنفيذها غارات في سوريا، إلا أنها تكرّر أنها تواصل تصديها لما تصفه محاولات إيران الرامية إلى ترسيخ وجودها العسكري في سوريا وإرسال أسلحة متطورة إلى حزب الله اللبناني.

وتعتبر إسرائيل أن الوجود الإيراني، دعما لنظام الرئيس بشار الأسد، يشكل تهديدا لها، متعهدا بمواصلة عملياتها حتى «رحيل» إيران منها.

وتكرّر في الأونة الأخيرة استهداف مواقع عسكرية تابعة للقوات الإيرانية والمجموعات الموالية لها خصوصا في منطقة دير الزور.

وتنتشر قوات إيرانية وأخرى عراقية ومجموعات موالية داعمة لدمشق في منطقة واسعة في ريف دير الزور الشرقي خصوصا بين مدينتي البوكمال الحدودية والميادين.

إيران وميليشياتها تواجه حرب استنزاف في دير الزور

وبحسب المرصد، جاءت الغارات ليلًا بعد استقدام مقاتلين أفغان تعزيزات عسكرية من قرية قرب الحدود العراقية إلى مركز تجنح ضخم للقوات الإيرانية قرب الميادين.

وتسببت ضربات مماثلة في 31 مايو في مقتل خمسة مقاتلين غير سوريين موالين لإيران في بادية البوكمال، بحسب المرصد. وفي 17 مايو، أسفرت ضربات جوية عن مقتل سبعة مقاتلين موالين لإيران، وفق المرصد، بعد أيام من استقدامهم تعزيزات عسكرية.

وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان الأحد أنّ «ثمانية غارات استهدفت قبل منتصف ليل السبت الأحد مقرات لقوات موالية لإيران في ريف دير الزور الشرقي، ما أدى إلى مصرع 12 مقاتلا عراقيا وأفغانيا، وتدمير البيات ونخائر».

ولم يتمكن المرصد من تحديد

خطوة تفصل مجلس السيادة السوداني والحركات المسلحة عن السلام

للإسراع في حسم القضايا الخلافية ووضع قاطرة السلام على سكة المرحلة الانتقالية.

القرار الأممي الصادر مؤخرا بتشكيل بعثة سياسية، يشكل حافزا للقوى المتفاوضة للإسراع في حسم القضايا الخلافية

وكان مجلس الأمن الدولي أصدر الأربعاء بالإجماع قرارين نصّ أحدهما على تشكيل بعثة سياسية في الخرطوم مهمتها دعم المرحلة الانتقالية في السودان، بينما نصّ الثاني على تمديد مهمة قوة حفظ السلام في دارفور المؤلفة من حوالي ثمانية آلاف جندي لغاية نهاية العام على الأقل.

وحرص قرار مجلس الأمن على الموازنة بين هواجس السودانيون الذين أصروا على تشكيل بعثة وفق الفصل السادس، ومطالب المجموعة الدولية.

على أساس العرق أو النوع، والاتفاق على الأسس التي تضمن أن الأساس التشريعي والمؤسسات التعليمية والتربية تقوم على أسس مكافحة العنصرية، وسن التشريعات القانونية التي تحاربها».

ويقول محللون إن الاتفاق الذي جرى بين مجلس السيادة والجهة الثورية بعيد الثقة في إمكانية نجاح الفترة الانتقالية التي شابها الكثير من الغموض والسلبية طيلة الفترة الماضية، في ظل سعي كل طرف لتحصيل مكاسب على حساب الطرف المقابل.

ويضم تحالف الجبهة الثورية 9 حركات مسلحة متمردة، أبرزها: «تحرير السودان» بقيادة مني أركو مناوي، و«العدل والمساواة» بقيادة جبريل إبراهيم، في إقليم دارفور (غرب)، و«الحركة الشعبية/ الشمال» بقيادة مالك عقار، في ولايتي جنوب كردفان (جنوب) والنيل الأزرق (جنوب شرق).

ويشير المحللون إلى أن القرار الأممي الصادر مؤخرا بتشكيل بعثة سياسية، مع تمديد مهمة البعثة المشتركة «الوناميد» إلى نهاية العام الجاري شكلا حافزا للقوى المتفاوضة

والجماعات المنتمية للحركات المسلحة الذين صدرت بحقهم أحكام غيابية أثناء فترة الحرب، وستتم معالجة أوضاعهم وفق التقاليد القانونية المعروفة والاتفاقيات السابقة».

وقال «الجلسة ناقشت ضرورة مكافحة العنصرية والتمييز العنصري



أمل في السودان جديد